سنظل نشعل الشموع

● فى هذا العام نشعل الشمعه الـ٤٢ لثورة السادس والعشرين من سبتمر الخالدة والـ ٤٣ لثورة الـ ١٤ من اكتوبر المجيدة وللاستقلال الشمعة الثامنة والثلاثين لتضيئ طريق الشعب اليمنى نحو مستقبل افضل تتجلى معالمه بصورة اوضح فى كل مرة نشعل فيها الشموع .

نبيل نعمان

الثورة اليمنية وطي صفحة الحكم الامامى والإستعمار والى الأبد لم تكن حدثاً عابراً او هبة مؤقته بل إرادة وطنية وعميقة لتغير حكم كهنوتى واستعمارى مستبد صادر خيرات الشعب وقدراته فى العيش بكرامة وعزة لبناء الوطن، شموع الثورة والاستقلال ازالت حلكة الظلام واضاءت الطريق للتقدم الى الأمام وتحقيق الأفضل والأسمى للشعب والوطن بعد طول معاناة واغتراب،ولن يكون بمقدور احد اعادة عجلة التاريخ الى الوراء لان النور اصبح يعم ارجاء الوطن وزواياه المعتمه وشمعاتنا القادمه لن تكون إلا لكشف آفاق جديدة فى المسيره المظفرة

الخوف من الظلام لم يعد قائماً اليوم وحتى مجرد التفكير فى خفافيشه ليس وارداً البتة لأن ضياء الثورة بددته واحالته الى سراب .. مجرد سراب، لن يكون بمقدور احد الامساك به او تأطيره ،وكل من يحاول فعل ذلك فهو ليس سوى فاقد للبصر والبصيره ويؤكد حاجته لجرعات اكبر من عقاقير التغيير والتغير لذاته وتجاه الاخرين والعصر عموماً .

ان الثورة لم تكن لتبقى وتزدهر دون تشكيل وعي وعقل جديدين يقودان عملية التغيير فى اليمن ومحو مخلفات عقود من التغييب للعقل وتمجيد الظلام والقطرنه التى رسمت معالم عهود الإمامه وكادت ان تخرج الشعب اليمنى عن حركة التاريخ وترمي به فى غياهب الكهنوتيةالمقيتة التى نمت وترعرعت على اكتافها وتمكنت من غرز انيابها فى جسد الأمه .ولأن الثورة حدث مستمر وصيرورة تاريخيه وتختزل مقومات قوتها واستمراريتها من اعمال وتمثل مبادئها فإن محاولات النيل منها ومن انجازاتها سيظل هدفا لضعفاء النفوس وخفافيش الظلام وسيحاولون الظهور بين فتره واخرى ولكن هيهات لهم ان يتمكنوا من تغيير مسار حركة التاريخ ومسيرة الثورة التى تعززت فى الـ ٢٢ مايو ١٩٩٠ م بإعادة تحقيق الوحدة اليمنية كتثبيت منطقى للثورة وقوة دفع جديدة لها فى آن واحد .

ولهذا فان العقل التنويرى سيظل المحك الرئيسى لاستمرار التغيير والبناء وتجذيره رأسياً وافقياً وسيظل بناء الانسان وتمكينه من أدوات العصر والنهوض بحاضره ومستقبله هدفاً سامياً للتجدد والتجديد فى مجمل التحولات الوطنية وتعظيم القدرات للإمساك بزمام الأمور لضمان الأندماج الآمن فى المجتمع الدولى المعاصر القائم على تحولات عميقة ومستحدثة ويتصف بالسرعة المذهلة فى صناعة التحولات بكافة مستوياتها

النقطة الفاصلة فى اليمن المعاصر نشعل اليوم شمعتها الثانية والأربعين لم تكن سوى ايذان ببدء عهد جديد تبعته تحولات عميقه ومحطات هامة في مسيرة اليمن الحديث والمعاصر وشكل فى مجمعه تراكماً خلاقاً من شأن استثماره وتجسيد تجلياته واقعاً فكرياً ان يحقق دفعه قويه فى مسيرة التطور والانتقال الى اطوار افضل تهيئ الطريق لتحولات اعمق واقدر على مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية .

فتحية تقدير واجلال لأولئك الكوكبة من المناضلين الشرفاء الذين رووا بدمائهم الزكيه شجرة الحرية الوارفة ولكل من سار على طريقهم وقدم حياته ثمناً للنهوض بالوطن ولكل من لايزال يحمل شعلة الثورة ويجسدها فى حياته .. وكذلك لكل من يعمل فى سبيل تحقيق الأفضل والأجمل لليمن وابنائه ومهما كان هذا الامر ضئيلاً فان تجمعه وتراكمه سيكون له شأن كبير .. وسنظل نشعل الشموع جيلاً بعد جيل مستلهمين مبادئ وأهداف الثورة المجيدة وتضحيات الخالدين .

ثورة العطاء المستمر.!!

يحيى محمد العلفي

■ ،، أسهمت الثورة اليمنية منذ إنطلاق شرارتها الأولى فجر الـ٢٦ من سبتمبر عام ١٩٦٢م، في إحداث الكثير من معالم التغيير في بنية المجتمع اليمني، بما لا يدع مجالا للشك من أنها ثورة حضارية إنسانية وجدت لتبقى ولتمضي بأهدافها نحو تحقيق العدل والخير والرخاء بين أبناء الشعب اليمني قاطبة.

■ اليوم وبعد مرور ٤٢ عاماً على قيام تلك الثورة المجيدة ترى ما هي ملامح التغيير التي حدثت في صورة اليمن إرضاً وإنساناً..؟!

إن المتتبع لمسيرة ٤ عقود ونيف من تاريخ اليمن الحديث وكذا المعاصر لما كانت عليه الأحوال قبل ذلك التاريخ، لا بد أن يقرأ هذا الفرق الكبير والبون الشاسع بين ما كانت عليه أوضاع اليمن من سوء وكبت وحرمان وفقر وجهل وظلام وبين ما أصبحت عليه أحوال اليمن من إنتعاش وتقدم وإزدهار .. ليجد هذا المتتبع - أكان قارئاً لتاريخ الثورة أو معاصراً للأحداث - إن اليمن لم تعد ذلك اليمن المحصورة في بوتقة الضيق والإنغلاق وحق الولاء والطاعة للإمام أو الخاضع للسيطرة الإستعمارية الأجنبية.

فالثورة بقدر ما أعطت للإنسان اليمني حريته واستقلاله، أوجدت له أيضاً حيزاً واسعاً ومتنفساً كبيراً للبحث عن آليات ووسائل للعيش الكريم الحرية الفاضلة.

على أن ما شهدته أجيال الثورة اليمنية المجيدة على مدى ٤٢ عاماً من تحولات حضارية رائعة في شتى المجالات وعلى كل المستويات لهو الفيض اليسير من خير الثورة المباركة التي انتقلت بأبناء اليمن من حالات الركور والفقر والجهل والعزلة والعناء إلى عصر التقدم والعزة والنور والرخاء..

وكان التعليم هو السبيل الأمثل الذي أضاء لليمانيين دروب الخلاص من كابوس العهد الإمامي الكهنوتي ومن الاستعمار البغيض .. فحظي قطاع التربية والتعليم باهتمام وعناية حكومة الثورة منذ الشرارة الأولى لإنطلاق فجرها السبتمبري الخالد .. ولقي هذا القطاع رعاية واسعة واستجابة سريعة على المستويين الرسمي والشعبي.

وإنطلقت على هدى هذا التوجه الطموح، كل قوافل العطاء الوطني الجديد تغرس في قلوب وعقول وأفئدة أبناء الجيل الصاعد روح التضحية والفداء وحب الوطن من الإيمان .. لتتسارع وتيرة العمل التربوي التعليمي فتغطي في فترة زمنية قياسية كل ربوع أرض السعيدة الخضراء.

وانتقل التعليم من نظام كتاتيب - المعلامة - ولوح الخشب وطبشورة حجر البلور وقلم «الكرش المكشوط من قصب الحلال» .. ومن مناهج أبجد هوز وأنكسئنا والألف لا شيله - إلى مناهج التعليم والعلم الحديث المعتمد على الأسلوب العلمي المتبع في عالم المعرفة الجديد.

وعمم التعليم - وحق مجانيته للجميع في ربوع أرضنا اليمنية الغالية دون تمييز ولا استثناء .. فكما هو في حاضرة المدن مجسداً في المرافق والمباني المدرسية المتكاملة والحديثة كان أيضاً للأرياف والقرى القريبة والبعيدة والنائية حقاً مكفولاً لكل أبناء اليمن - ذكوراً وإناثاً بناتاً وبنين، بجميع مراحلة الأساسية والثانوية - العلمية والأدبية ، الفنية والمهنية، الجامعية والأكاديمية - ليواكب بذلك كافة الطموحات والمغيرات الإقتصادية والاجتماعية - الفكرية والثقافية، العلمية والمهنية، الفنية والتقنية، وفي كل مجالات البناء التنموي الذي تنشده مسيرة الخير الحضاري المعطاءة.

■ ولعلَّ الحديث أو الكتابة عن منجزات الثورة وعطاءاتها خلال قرابة نصف قرن حديث يطول الخوض فيه على اعتبار أن هناك قطاعات واسعة استطاعت أن تقوم بذاتها وأن تنجز مالم يكن ليتصوره المرء في غضون فترات زمنية لا تتجاوز العشر سنوات .. ولقد جعلت من التعليم صورة أو مثلاً لمجمل شواهد عطاءات الثورة المتجددة .. على اعتبار أن التعليم هو حجر الزاوية في عملية البناء التنموي الشامل.

ديمقراطية الأغلبية ودولة القانون

د. مصطفى الفقي●

● تبنى كاتب أمريكي يهودي اتجاهاً جديداً في تفسير الظاهرة الديمقراطية وأوضح -ربما لأول مرة في تاريخ النظرية السياسية- الفارق بين الديمقراطية باعتبارها حكم الأغلبية وبين الديمقراطية باعتبارها تجسيداً لدولة القانون ولقد كان الذي لفت نظري إلى ذلك المفكر وكتابه هو اللورد "كاري" رئيس أساقفة الكنيسة الانجليزية سابقاً والذي زار القاهرة مؤخراً.

حيث انتحى بي جانباً بعد عشاء موسع في منزل السفير البريطاني -في القاهرة- ليناقش معي ذلك الطرح الجديد الذي سوف يكون له - بغير شك- تأثيره الكبير على الأقليات المختلفة في ظل الديمقراطية المعاصرة إلى جانب القدرة على مواجهة الاشكالية الناجمة عن الاختلاف بين مفهومي المساواة القانونية والمساواة السياسية، وبداية فإنني أعتبر أسقف "كانتبري" السابق شخصية مستنيرة متوازنة حتى أنه عندما أسيء فهم محاضرة له من جانب بعض الدوائر الإسلامية منذ سنوات قليلة، فإنه بادر بالإعتذار موضحاً ومصححاً في مناسبات عديدة كان آخرها محاضرته القيمة في القاهرة والتي استمع إليها كبار رجال الدين الإسلامي والمسيحي وعدد من رجالات الدولة والشخصيات العامة، ولقد ذكر اللورد "كاري" أن مناقشة الاختلاف بين تصورين مختلفين للديمقراطية المعاصرة من شأنه أن يفتح آفاقاً رحبة أمام مستقبل الحياة السياسية في كثير من الدول لذلك قد يكون من المفيد مناقشة هذه المسألة برمتها من خلال الملاحظات التالية:

● أولاً: إن التناقض بين منطوق المساواة القانونية ومفهوم المساواة السياسية أمر يؤرق الجاليات عموماً ويجعل الديمقراطية ظاهرة سياسية أكثر منها حقيقة قانونية، فالجاليات العددية في العالم تشكو مما يمكن تسميته بديكتاتورية الأغلبية فلم يصل يهودي إلى رئاسة الولايات المتحدة كما أن ما يزيد عن مائة مليون مسلم في الهند لم تشفع نسبتهم السكانية لكي يقدموا رئيساً للوزراء في الوقت الذي ينص دستوره على الربط بين العلمانية والديمقراطية، بل إن المهاتما "غاندي" حاول دفع مولانا "أبو الكلام آزاد" لمنصب رئيس الوزراء وسط شعور هندي عام بالوحدة الوطنية إلا أنه آخفق في ذلك ولم يتمكن المسلمون بملايينهم الذين يزيدون على المائة من الوصول إلى موقع رئاسة الحكومة باعتبارها الوظيفة التنفيذية الأولى في الهند في ظل نظام برلماني واقتصر وجودهم على منصب رئاسة الجمهورية بطابعه المراسيمي واختصاصاته الشكلية.

● ثانياً: إن وصول رئيس الوزراء في الهند من طائفة السيخ مؤخراً التي لا تتجاوز نسبتها عشرة في المائة من مجموع سكان الدولة هو ظاهرة تستحق الإلتفات إليها والحفاوة بها لأنها تعني أن الهند قد ضربت المثل في الاحتكام إلى المعيارين السياسي والقانوني دون اعتبار بالتقسيم الديني أو الطائفي، ولماذا نذهب بعيداً، إن هناك دولاً أفريقية في غرب القارة وشرقها تناوبت الرئاسة فيها بين المسلمين والمسيحيين مثلما حدث في السنغال (سنجور- ضيوف) وما حدث في تنزانيا (نيريري - عوبني).

● ثالثاً: إن مصر ما قبل ١٩٥٢ عرفت في الفترة الليبرالية شيئاً واضحاً من تغليب المساواة القانونية على الأغلبية العددية فقد كان مكرم عبيد باشا قبطي يكتسح منافسه ياسين أحمد باشا نقيب الأشراف في الانتخابات البرلمانية عن دائرة قنا ذات الأغلبية المسلمة، وتلك شهادة لمصر سبقت بعشرات السنين ذلك التوجه الذي يطرحه المفكر اليهودي الامريكي فيما ذهب إليه من التفرقة بين ما نقصده بالديمقراطية التي تجسد طغيان الأغلبية والمعنى الآخر لها الذي يجعلها مجرد دولة القانون الذي تنصرف قواعده العامة والمجردة إلى المواطنين جميعاً بغير تفرقة بسبب العقيدة الدينية أو الأصول العرقية أو السمات اللونية.

● رابعاً: أذكر أنني ألقيت محاضرة منذ أكثر من عشر سنوات في دار "روز اليوسف" حول الأغلبية السياسية والمساواة القانونية وقلت خلالها صراحة إن المساواة القانونية ترتبط بقضية المواطنة ولا مساس بها ولا جدال فيها، أما المساواة السياسية فهي ترتبط بالأغلبية العددية وصناديق الإقتراع وضربت مثالاً "بهنري كسينجر" الذي لم تشفع له عبقريته السياسية وخبرته التفاوضية في أن يكون رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية لا لأنه فقط غير أمريكي المولد ولكن أيضاً لأنه يهودي الديانة، وطالبت في محاضرتي حينذاك بتفهم العلاقة بين الأغلبية العددية والمساواة القانونية بروح التسامح المطلوب والقبول الوطني العام.

● خامساً: إن حديثي مع اللورد "كاري" "أسقف كانتبري" السابق كان يتركز حول الوضع في الشرق الأوسط والتوزيع الديني والعرقي في بعض دوله بدءاً من ميثاق ١٩٤٣م مقررات الطائف في لبنان وصولاً إلى التعددية العرقية والمذهبية في العراق وكيف أن حسم الجدل بين المدلول العددي والمعنى القانوني هو الكفيل بتأكيد الاستقرار وتثبيت الأوضاع في تلك الدول، ولم أزل أذكر أنني تلقيت رسالة واعية من صديق قبطي مرموق بعد محاضرة "روز اليوسف" في القاهرة يستغرب فيها من الصراحة التي انطلقت منها مفاهيم تلك المحاضرة والتي اعتبرها تكريساً للتفرقة بين ما يسمى بالسيطرة السياسية للأغلبية مع التسليم بالمساواة الكاملة من الناحية القانونية، ولقد كان ردي -ولا يزال- هو أن تعريف الديمقراطية بمفهومها التقليدي يضع حاجزاً أمام أوضاع الجاليات في مناطق مختلفة من العالم ويصادر على حركتها.

وسوف أظل أتذكر تلك المشاعر الحبيسة التي كانت تراود سياسياً مرموقاً في تاريخ مصر هو مكرم عبيد "سكرتير عام حزب الأغلبية" الوفد" وهو يتطلع إلى رئاسة الوزارة المصرية ويرى أن أسباباً دينية بحتة حالت دون ذلك وسبقه إلى المنصب أحمد ماهر "والنقراشي" رغم أن تاريخه في الحركة الوطنية قد يتفوق عليهما، بل إن الدكتور بطرس بطرس غالي ربما عانى هو الآخر من شيء مثل ذلك وهو يشغل موقع وزير الدولة للشؤون الخارجية ولا يتقدم نحو منصب وزير الخارجية لأسباب لا تتصل بكفاءته العالية ومكانته الأكاديمية والدبلوماسية، لذلك وجدت نفسي متفهماً لما يطرحه اللورد "كاري" مستوعباً في الوقت ذاته إشكالية التعارض بين المساواة السياسية التي تقوم على التفسير الديمقراطي من خلال جوهر تأثير الأغلبية، وبين المساواة القانونية القائمة على كفالة الدساتير لها وضمان وجودها من خلال التكييف القانوني لمعنى المواطنة، ولا شك أن التوجه الجديد في الفقه الدستوري الذي يستجيب للمفهوم القانوني للديمقراطية ويغلبه على المفهوم السياسي هو بمثابة فكر انقلابي في الحياة السياسية والممارسة الديمقراطية وسوف يكون له مردوده الكبير على التعامل بين الأغلبية السياسية والجالية التي تستند إلى أرضية قانونية وضمانات دستورية، وهو أمر يثير مباشرة طبيعة العلاقة بين الدين والسياسة ويتجه نحو الفصل بينهما في إطار مفهوم شامل للوحدة الوطنية يجعل نظرية "البقاء للأصلح" هي الفيصل في الخيارات السياسية دون أن يتم تلوين المناخ العام بأسباب التفرقة وعوامل الاختلاف، وقد تقبل الجالية العددية الحرمان من بعض المواقع السياسية بشرط أن تكون المساواة القانونية تعويضاً كاملاً لذلك وتأكيداً لمعناها المطلق وليس النسبي بين أبناء الوطن الواحد، لذلك فإنني أرى أن الترويج لطرح الكاتب الأمريكي اليهودي يمثل مصدراً للقلق الفكري ومادة للحوار السياسي وسبباً للاختلاف القانوني تجاه واحدة من أخطر قضايا النظم السياسية وأكثر إشكالياتها تداخلاً وتعقيداً وسوف نظل نتطلع إلى يوم يستقر فيه التوازن بين الأغلبية السياسية والمساواة القانونية بحيث تختفي مشاعر المرارة ويحل محلها إدراك عميق بقيمة الوطن وفهم صحيح لمعنى المواطنة.

(●) كاتب عربي..

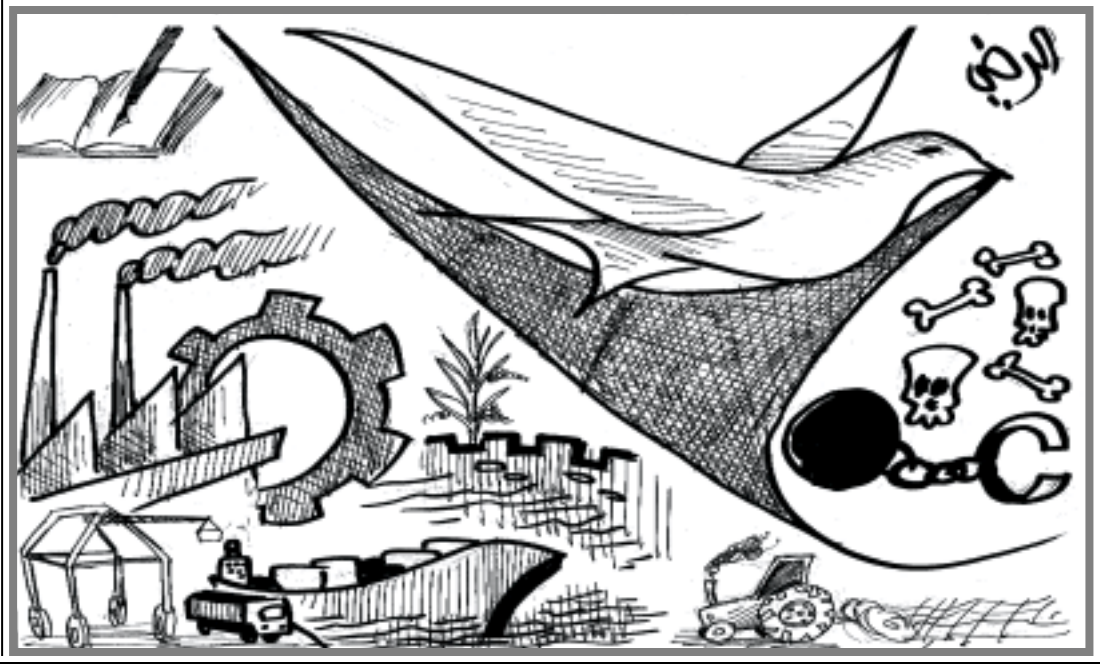

وجهة نظر

تجربة

إبراهيم المعلمي

● تناولت غير مرة موضوع التداوي في الخارج ومتاعب السفر والتنقل وحجم الإنفاق من منظور المتفرج أو المراقب والمشاهد .. ولكني اليوم سأتناول بعيون المشارك، فقد شاءت الأقدار أن أسلك ذات الطريق، وأعيش نفس التجربة التي يخوضها الكثير من المواطنين اليمنيين الذين يتدافعون نحو بعض العواصم العربية بحثاً عن بصيص أمل في الشفاء والتداوي من أمراض وعلل مختلفة، بعضها عابر ومعظمها مقيم ومزمن.

● وكنت غالباً أظن أن مرضانا المهاجرين للتداوي في الخارج يبالغون في التهوين من مستوى التطبيب في الوطن، أو أن معظمهم لايثق بأطبائنا ومؤسساتنا الصحية، أو أن الحكاية برمتها مجرد ترف طبي وسياحي في ذات الوقت..

● واكتشفت من خلال بحث تلقائي واستقصاء عفوي غير مقصود، أن ثلثي المرضى الذين التقيتهم وجلست إليهم وتبينت أوضاعهم الصحية في عيادات ومستشفيات القاهرة، وهم كثر، لم تكن ترفيهية أو ناتجة عن عدم ثقة بالطب اليمني، فقد اطلعت على حالات البعض منهم ووجدت لدى كل من قابلته ملفات عديدة تحوي تاريخ مسيرة طبية حافلة وأليمة، جرت أحداثها وفصولها ومآسيها في بعض العيادات والمستشفيات الخاصة والعامة في اليمن.

● واتضح أن معظمهم كان يتداوى ويتجرع العقاقير والأدوية لسنوات عديدة لأمراض ليست لديه بالأصل، بينما الأمراض الحقيقية كامنة وتتفاقم وتستفحل حتى كاد بعضها يقضي على صاحبها دون أن يدري .. وهناك فقط في القاهرة اكتشف الحقيقة..!!

almalmi@hotmail.com

تفاعلات حضارية إيجابية

بقلم د. محمد بدر الدين زايد●

● منذ أن أثار صمويل هنتجنتون دعاة العنصرية ضد العالم العربي والإسلامي تحت اسم صدام الحضارات ،وما عززته أحداث وأوضاع عالم ما بعد ١١سبتمبر٢٠٠١م والمناخ الدولي مسمم، وأقل ما يمكن أن يوصف به بأنه سلبي على الأقل.

ولقد سبق لي ولغيري الحديث عن ملاحظاتنا بشأن هذه القضية قبل أن أعرض الحدث أجده إيجابيا ويستحق التوقف عنده : أود أن أعرض ملاحظات أساسية.

أولها: أن هناك تيارات قوية وذات وزن في العالم الغربي تنطلق من فكرة صدام وصراع بين الحضارات،ولا تريد للحوار والتفاهم أن يكون أساس العلاقات بين الغرب والعالم العربي والإسلامي.

ثانياً: وأن هناك أيضا في عالمنا العربي تيارات لا تمثل أغلبية، ولكنها تشكل خطورة بسبب قدرتها على إيصال الكثير من الرسائل الخاطئة، والتي لا تريد التفاعل بين الغرب وبيننا أن يكون إيجابيا وفعالا بل صدام وصراع.

ثالثها: أن هناك قوى غربية، تؤمن بالحوار والتفاعل الإيجابي، ومن المهم أن ندرك أن هذه القوى ليست كما يمكن أن تقول "مفصلة على أساس ما نريد " بل لها أيضا توجهاتها وتصوراتها التي قد لا نرتاح لبعض جوانبها وأهدافها.

على أن هناك أسسا مهمة يجب أن تجمع بيننا وبين هذه القوى الأخيرة ،وهي أن العالم لم يكن أبدا مبنيا على التماثلات وتطابق الآراء والتوجهات ومن هنا كانت الآية الكريمة "... وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا..." وأن واجبنا وواجب هذه القوى العاقلة أن نبحث معاً عن أسس التعايش والتفاهم، أن نبحث عن كيفية ملء المتبقي من الكوب غير الممتلئ، بدلا من التباكي على عدم امتلاء الكوب.

ولقد توقفت بعض الشيء عن تجربة على بساطتها تستحق التأمل ،ليلة فنية أقامتها وزارة الثقافة اليمنية بالتعاون مع السفارة الإيطالية بصنعاء حيث تم تقديم عمل فني مشترك موسيقي بين مجموعة الفنانين الإيطاليين ومجموعة فنانين يمنيين، وشارك في بعض أجزائها فنان أفريقي، ربما سيختلف الموسيقيون والمشاهدون حول مدى جمال التجربة، ولكنها في التحليل الأخير عمل يقرب بين الشعوب ويضيف للمعرفة المتبادلة،على الأقل أشير لظاهرة استخدام آلات غربية أو إيقاع سريع(احسب أنهم حاولوا في جزء من الوقت على الأقل الاعتماد على الربع تون الشرقي) في إيقاع الأغنية اليمنية الهادئ نسبيا مقارنة بأغلب الأقطار العربية، ولكن الأهم هو هذا التفاعل الجيد بين مجموعة من البشر، تجتهد وتحاول أن تجعل العالم أفضل والتفاهم والمحبة أكثر من الصدام والصراع وتدرك أن الأصالة مفتاح العالمية ، وأن الجمال ليس حكراً على ثقافة واحدة دون غيرها.

● سفير جمهورية مصر العربية في صنعاء باحث متخصص في العلاقات والمفاوضات الدولية.